

Distr.: General
8 November 2006
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٥٥٦ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في سياق نظره في البند المعنون ”المرأة والسلام والأمن“، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالتنفيذ الكامل الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويشير إلى البيانات الصادرة عن رئيسه المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/31) و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/32) و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/40) و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/52) التي تكرر فيها تأكيد هذا الالتزام.

”ويشير مجلس الأمن إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) وإعلان ومنهاج عمل بيجين (A/CONF/177/Rev.1) ونتائج المؤتمر ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين والإعلان الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي الرابع للمرأة (E/CN.6/2005/11).

”ويقر مجلس الأمن بالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة وبمساهمتها في توطيد السلام. ويرحب المجلس بالتقدم الذي تحقق في زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في عدة بلدان خارجة من صراعات، ويطلب إلى الأمين العام جمع الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة وترتيبها وتبيان الثغرات والتحديات الباقية من أجل مواصلة تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ بشكل يتسم بالكفاءة والفاعلية.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

091106 091106 06-58863 (A)

"ويدرك مجلس الأمن أن حماية المرأة وتمكينها ودعم شبكاتها ومبادراتها أمور جوهرية في توطيد السلام لتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل وتحسين أمنها كإنسان ويشجع الدول الأعضاء و الجهات المانحة بشكل كامل والمجتمع المدني على تقديم الدعم في هذا الصدد.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية إدماج المنظورات الجنسانية في الإصلاح المؤسسي في البلدان الخارجة من صراعات وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي. ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء التي انتهى فيها الصراع على ضمان تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عملية إصلاح مؤسساتها مع كفالة أن تؤدي الإصلاحات، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن وإصلاح مؤسسات القضاء واستعادة سيادة القانون، إلى حماية حقوق المرأة وتأمين سلامتها. كما يطلب المجلس إلى الأمين العام العمل على أن تلبى المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة في هذا السياق، وعلى الوجه المناسب احتياجات المرأة وأولوياتها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يضمن مراعاة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مراعاة خاصة حالة المحاربات السابقات والنساء المرتبطات بالمحاربين وأطفالهن ومنحهن إمكانية كاملة للاستفادة من هذه البرامج.

"ويرحب مجلس الأمن بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام في تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عملية توطيد السلام. وفي هذا السياق، يرحب مجلس الأمن بصورة خاصة، بالموجزين اللذين أعدهما رئيس اللجنة في الاجتماعين المخصصين لسيراليون وبوروندي اللذين عقدا في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

"ولا يزال يساور مجلس الأمن قلق عميق إزاء انتشار جميع أشكال العنف ضد المرأة في الصراعات المسلحة التي تشمل القتل والتشويه والعنف الجنسي الخطير والاختطاف والاتجار بها. ويكرر مجلس الأمن من جديد إدانته الشديدة لهذه الممارسات ويطلب إلى جميع أطراف الصراعات المسلحة أن تكفل حماية المرأة حماية كاملة وفعلية، ويشدد على ضرورة وضع حد لإفلات المسؤولين عن أعمال العنف التي تستهدف المرأة بسبب نوع جنسها من العقاب.

"ويكرر مجلس الأمن إدانته بأشد العبارات لجميع أعمال سوء السلوك الجنسي التي قامت بها جميع فئات أفراد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويحث المجلس الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات على كفالة تنفيذ توصيات اللجنة

الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تنفيذا كاملا (A/60/19). وفي هذا الصدد، يعرب المجلس عن تأييده لبذل الأمم المتحدة مزيدا من الجهود للتوصل إلى تنفيذ مدونات السلوك والإجراءات التأديبية بأكملها لمنع الاستغلال والإيذاء الجنسيين والتصدي لهما، وتعزيز آليتي الرصد والإنفاذ استنادا إلى سياسة عدم التهاون على الإطلاق.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في التقارير التي يقدمها إلى مجلس الأمن معلومات عن التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن الجوانب الأخرى المتصلة تحديدا بالنساء والفتيات. ويشدد المجلس على ضرورة إدماج عناصر للمساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام، ويشجع كذلك الدول الأعضاء والأمين العام على زيادة مشاركة المرأة في جميع مجالات عمليات حفظ السلام وعلى مستوياتها كافة، المدني والعسكري وعلى مستوى الشرطة، حيثما تسنى الأمر.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعوته الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك بعدة وسائل من بينها وضع خطط عمل وطنية أو استراتيجيات أخرى على الصعيد الوطني وتنفيذها.

”ويسلِّم مجلس الأمن بأهمية مساهمة المجتمع المدني في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة التعاون معه، وبخاصة مع الشبكات والمنظمات النسائية المحلية تعزيزا لتنفيذ هذا القرار.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة ويأمل أن يلعب هذا التقرير دورا في كفالة اتباع الأمم المتحدة نهجا منسقا حيال المرأة والسلام والأمن.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير المتابعة الأول المقدم من الأمين العام (S/2006/770) بشأن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تحديث خطة العمل ورصدها واستعراضها وجعلها كلا متكاملا وأن يقدم تقارير في هذا الشأن إلى المجلس وفقا لما نص عليه بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/52)“.
